

مقياس مقارنة الأنظمة القانونية:

الاسم واللقب:

في النظام الجنائي اللاتيني، ما مدى إلزامية "السابقة القضائية" للفاضي لدى حل النزاعات؟

الإجابة النموذجية:

(السؤال ضمن عنوان: مصادر القانون في النظام الجنائي الروماني : أولا التشريع، ثانيا العرف، ثالثا: القضاء (الاجتهاد القضائي)، وفي هذا العنصر الأخير نجد: اجتهاد القاضي في تفسير القاعدة القانونية، ونجد: السابقة القضائية في النظام الجنائي وموقف القاضي منها، ومن هذا العنصر الأخير تكون الإجابة:)

عبارة "السابقة القضائية" معروفة أكثر في النظام الأنجلوسaxonي باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر القانون فيه، غير أنها في النظام الجنائي الروماني (اللاتيني) لا تأخذ نفس الأهمية، ويقصد بالسابقة القضائية أحكام القضاء السابقة في الواقع والنزاعات المشابهة للنزاع المعروض على القاضي، وكيف فسر القاضي سابقاً القاعدة القانونية التي قدر تطبيقها على النزاع والواقع المعروضة عليه، وتتأثرها على المنازعات المشابهة لها، فيما يصطلح على تسميته بـ: الاجتهاد القضائي الذي تؤسسه المحاكم العليا في الدولة غالباً،

ما يميز النظام الجنائي الروماني أن القاضي غير ملزم بـ "السابقة القضائية" الناتجة عن عمل غيره من القضاة أو حتى تلك الصادرة عنه ، وحتى تلك الصادرة عن الجهات القضائية العليا،

وإن اعتمد عليها القاضي وطبقها فإن ذلك يكون على سبيل التكرار لا على سبيل الإلزام ، حتى بالنسبة لأحكام المحاكم العليا بعد النقض ، والتي وإن أحالت النزاع مرة أخرى إلى المحكمة لإعادة الفصل فيه، فإن هذه الأخيرة يمكنها مخالفة "الاجتهاد الصادر عن محكمة النقض"

وهنا إذا وصل النقض الثاني للمحكمة العليا نتيجة مخالفة القضاء الأدنى لاجتهادها بمناسبة النقض الأول، يمكن للمحكمة العليا المجتمعنة بكامل غرفها الفصل في النزاع وفق "إجتهاد قضائي" يكون ملزماً للجهات القضائية الدنيا ، والغاية من ذلك توحيد العمل والاجتهاد القضائي وتناسق الأحكام في المسائل المشابهة التي اختلف فيها،

وأحياناً تجتمع المحكمة العليا بكل غرفها إذا ما أرادت تغيير اجتهاد قضائي مكرس مسبقاً ،

كل هذا مع مراعاة الأصل أن القاضي المعروض عليه النزاع يبقى يتمتع بالسلطة التقديرية الكاملة والمسؤولية عن تقدير الواقع وتكييفها وتقدير القاعدة القانونية واجبة التطبيق على النزاع ، وتقديرها عند حله للنزاعات،

أخيراً ، بعض الدول المنتسبة للنظام الجنائي الروماني نصت أنظمتها على القوة الإلزامية لاجتهادات المحاكم العليا فيها بقوة القانون (ألمانيا والأرجنتين مثال).

نموذج:

(هذه مجموعة من الأفكار العامة المطلوب من الطلبة تلخيص الأفكار الأساسية لهذه الفقرات وآخرتها في نص متسق من أربعة أو خمسة فقرات في حدود 20 سطراً) 14 نقطة — 06 نقاط للتقدير المستمر